حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١١٤) ٢٠١٣/١١/١٧ م | www.al-badeel.org | Issue (114) 17/11/2013

منطق ديمومة الصراع في سوريا

حسام ميرو

يشهد الواقع الميداني في الآونة الأخيرة تقدماً ملحوظاً لقوات النظام، وهو يركز بشكل رئيس على المنطقة الجنوبية في دمشق، وعلى ريف حلب، محاولاً بذلك أن يعزز موقفه السياسي من مؤتمر جنيف 2، هذا إن كان هذا المؤتمر المزعوم سوف يعقد، فما زالت العوائق كبيرة، وربما تصبح أكبر مع تقدم النظام في المحاور التي يستهدفها.

إن ما هو مفيد من قراءة دروس التاريخ المعاصر هو فهم سياقها العام، وبما يتعلق بالحالة السورية فإنه من المهم الإشارة إلى أن تاريخ النزاعات في القرن العشرين يقدّم لنا معطيات فائقة الأهمية، حيث أن متوسط استمرار الصراعات الأهلية هو 10 سنوات، وأن استمرار الصراع غالباً لا يعود متعلقاً بالأسباب أو الأشكال الأولى التي انطلق من خلالها، فسياق الصراع يصبح حالة مستقلة تماماً، وله مواصفات تنبع من داخله، وهي غالباً تنبع من مخاوف كل الأطراف المشتركة في الصراع حول الشكل الذي سيحسم فيه، والمكاسب المتوقعة في نهاية المطاف، بالإضافة إلى أن غريزة البقاء تصبح دافعاً مهماً لدى الجميع من دون استثناء.

في الحالة السورية، ما زال البعض ينطلق من تحليله للصراع من الاحتجاجات الأولى، وتالياً فإن الصراع من وجهة نظر هذا البعض هو ثورة شعب على نظام ديكتاتوري، وهذا التوصيف مهم لتحديد نقطة البداية، حيث اندلعت الانتفاضة كرد فعل احتجاجي على تراكمات كمية ونوعية تتعلق باستعصاء الحلول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في سوريا، وبنية النظام وطبيعته، لكن استمرار توصيف الصراع بأنه ما زال ثورة شعب على نظام قد لا يكون مفيداً لبحث الحلول الممكنة للخروج من الوضع الكارثي، الذي وصلت إليه البلاد، خاصة بعد التغيّرات الكثيرة التي طرأت على مختلف الصعد في الواقع السوري.

لقد تمّ تحوير واقع الانتفاضة أو الثورة ، ونحن اليوم أمام قوى متصارعة، يشكل النظام إحدى هذه القوى، ولم يعد ممكناً حتى وصف الصراع على أنه صراع بين معارضة مسلحة وبين نظام، فالقوى المعارضة تتصارع هي الأخرى فيما بينها، وتتعدد الدوافع وراء هذا الصراع، لكن الثابت أن قوى المعارضة المسلحة تمتلك من نقاط الاختلاف والخلاف ما يجعل إمكانية توحدها أمراً مستحيلاً، كما أن قوة النظام لم تعد في جيشه، وإنما من قوى أخرى، مثل حزب الله، والشبيحة، واللجان الشعبية، وفصائل عراقية، وغيرها، ما يجعل أي انتصار تحرزه هذه القوات، وإن كان يصب في مصلحته راهناً، إلا أنه لا يعزز من مكانته على المدى البعيد، إلا إذا كان قد قرر النظام أن يحكم من خلال قوى الخارج، أي أن يصبح مجرد واجهة لتلك القوى مع مرور الوقت.

لقد أصبحت البدايات بعيدةً وراءنا، لكن نهاية الصراع هي الأخرى ما زالت بعيدة، ومن الخطأ اعتبار أي تقدم عسكري للنظام أو القوى المسلحة المعارضة هو مكسب مهم على طاولة التفاوض، أو باتجاه حسم الصراع عسكرياً لمصلحة طرف بعينه، فهل تذهب المعارضة إلى المفوضات وهي تنهزم على الأرض؟ هذا إذا افترضنا جدلاً أن المعارضة السياسية قادرة على فرض موقفها في التفاوض على القوى المقاتلة.

إن محاولة النظام لإحراز تقدم عسكري كبير على الأرض هي الأخرى لا تصب في مصلحة التفاوض، وإنما في مصلحة إدامة الصراع، فإذا افترضنا أنه قادر على حسم الصراع فما الذي سيدفعه للذهاب إلى التفاوض، ومن هذا المنطلق فإن النظام في حشد طاقات كبيرة في الميدان يرمي إلى عرقلة الحل السياسي، فهو مدرك تماماً بأن أي حل سياسي، ومهما قدّمت فيه المعارضة من تنازلات لن يكون في مصلحته في نهاية المطاف.

إننا أمام حالة صراع باتت تمتلك آليات ومقومات استمرارها، ومن المتوقع أن يدوم هذا الصراع لسنوات أخرى، خاصة مع وجود عناصر تغذية خارجية كثيرة، والخاسر الأكبر هو سوريا، وشعبها، والخوف كل الخوف أن يصبح عدد المقاتلين من كل الأطراف أكثر من عدد السكان.

تغييرات في الميدان: خسائر للمعارضة المسلحة في ريف دمشق وحلب

التطورات العسكرية في الميدان تتجه نحو تغييرات كبيرة، حيث تمكنت قوات النظام من إحراز تقدم كبير في محاور عدة في المنطقة الجنوبية في دمشق، وما زالت تكمل هجومها لإحراز مزيد من الانتصارات، مدعومة بقوات من حزب الله بشكل رئيس، وقد أدت حالة وقف إمداد السلاح والحصار عن قوات المعارضة إلى تراجع وضعها في محاور القتال.

وفي حلب، استولت قوات النظام يوم الجمعة الماضي على آخر بلدة بين ثلاث بلدات على مشارف جنوب شرقي حلب، متقدمة نحو المدينة.

وكان مقاتلو المعارضة وبعض الجهاديين الأجانب قد سيطروا لأكثر من عام على أجزاء من حلب التي كانت مركز سوريا التجاري، لكن جيش النظام د بدأ بدعم من حزب الله اللبناني وميليشيات عراقية في استعادة أراض حول حلب ودمشق إلى الجنوب منها وهو ما عزز قبضة النظام على الأرض قبل محادثات السلام المزمعة التي طال انتظارها في جنيف.

وتل حاصل هي ثالث بلدة على الطريق المؤدي إلى حلب تسيطر عليها قوات الأسد هذا الشهر بعد السيطرة على بلدتي تلعرن والسفيرة القريبة من موقع سابق للأسلحة الكيماوية.

وانسحب مقاتلو جبهة النصرة المتصلة بتنظيمي القاعدة والدولة الاسلامية في العراق والشام شمالاً الى حلب المقسمة حاليا بين قوات النظام ومقاتلي المعارضة.

ويمثل تقهقر مقاتلي المعارضة يوم الجمعة أحدث انتكاسة لخصوم الأسد، ويعزز موقفه قبل المحادثات المزمعة في جنيف للبحث عن حل سياسي للحرب.

وفي السياق نفسه، قالت شبكة حلب نيوز التابعة للمعارضة في بيان أن الغارة التي وقعت يوم الخميس الماضي استهدفت قاعدة للجيش كان مقاتلو المعارضة قد استولوا عليها فقتلت يوسف العباس القيادي في لواء التوحيد الذي تسانده قطر، وهو من أكبر مجموعات المعارضة المسلحة. وكان العباس معروفاً بلقب أبو الطيب، وقال البيان إن قيادة لواء التوحيد كانت تعقد اجتماعاً في القاعدة حينما وقعت الغارة.

واضاف أن عبد القادر الصالح قائد لواء التوحيد أصيب بجراح، ونقل إلى مستشفى في تركيا ، كما أصيب أيضا عبد العزيز السلامة وهو أيضا من كبار القادة العسكريين للمعارضة. وقال البيان ان الاثنين في حالة جيدة ومستقرة.

وكان لواء التوحيد أصدر بيانا في وقت سابق من الأسبوع الى جانب عدد من الجماعات الاسلامية أعلنوا فيه حالة النفير العام، واستدعاء كل المقاتلين للتوجه نحو الجبهة.

٥ مليارات دولار تكلفة اللاجئين في الأردن لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤

■ رويترز

قال الأردن يوم الجمعة الماضي إن التكلفة الاجمالية لاستضافة اللاجئين السوريين في 2013 و2014 ستتجاوز خمسة مليارات دولار، وهو رقم أعلى من التقديرات السابقة، لكنه تعهد بالالتزام بإصلاحات اقتصادية مؤلمة منها رفع دعم الكهرباء.

وأرجع وزير المالية الأردني أمية طوقان ارتفاع التكاليف بشكل رئيسي إلى الحاجة الي المزيد من البنية التحتية لتخفيف الكثافة السكانية الشديدة في الأردن الذي يستضيف حاليا أكثر من 600 ألف لاجئ سوري وفق بيانات الأمم المتحدة.

وقال طوقان إن التقديرات الأردنية أعلى من ذلك، إذ تشير إلى أن عدد اللاجئين يتراوح بين 700 ألف ومليون سوري.

وأضاف على هامش مؤتمر اتحاد المصارف العربية في بيروت أن الأعداد تواصل الزيادة، وإن المدارس والبنية التحتية تتحمل أكثر من طاقتها، وأن الأردن يحتاج إلى بناء مدارس ومستشفيات جديدة، وأن المملكة ستحتاج الي المزيد من الدعم الدولي لاستضافة السوريين.

وقال إن الأمم المتحدة قدرت تكلفة استضافة اللاجئين عند 2.1 مليار دولار لعام 2013 و3.2 مليار دولار لعام 2014. وتقديرات الأردن لتكاليف عام 2013 كانت 1.5 مليار دولار.

وتأتي الزيادة في التكاليف في وقت يتعافى فيه الأردن من أزمة مالية حادة تعرض لها العام الماضي عندما انخفضت المساعدات الأجنبية وارتفعت تكاليف الرعاية الاجتماعية وفاتورة واردات الطاقة، وهو ما أجبر المملكة على اقتراض ملياري دولار من صندوق النقد الدولي.

وبموجب الاصلاحات التي اتفقت عليها المملكة مع الصندوق سترتفع اسعار الكهرباء العام القادم في إطار إلغاء تدريجي للدعم على مدى أربع سنوات.

ودأبت الحكومات العربية على دعم الوقود والكهرباء لمحاولة تفادي اضطرابات بين سكانها، وبعد موجة انتفاضات الربيع العربي التي اطاحت بحكام أربع دول في المنطقة فإن رفع الدعم ينظر اليه على أنه اجراء محفوف بالمخاطر.

أمريكا وظل الشرق الأوسط الأسيوي الجديد

شالوم بن آمي×(من الصحافة العبرية، ترجمة وإعداد البديل):

في عام 2010 ، أعلنت الولايات المتحدة على لسان وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في ذلك الوقت أن أمريكا بدأت التحول شرقاً في الاستراتيجية العالمية. كان ذلك مطلوبا في الولايات المتحدة "المحور" بالنسبة لمنطقة آسيا و المحيط الهادئ ، ليس فقط بسبب التهديدات الأمنية التي تشكلها صعود الصين ، ولكن أيضا نتيجة للهواجس الأمريكية الكثيرة والمكلفة في الشرق الأوسط.

لقد واجهت الولايات المتحدة التحديات الموجودة في الشرق الأوسط منذ فترة طويلة ، تلك التحديات التي تجاوزت في نهاية المطاف قدرات الإمبراطورية الأمريكية وأدت إلى استنزاف التأييد الشعبي . ولكن السؤال الحقيقي الآن هو ما إذا كانت أمريكا لا تزال قادرة ومستعدة لدعم طموحات على الصعيد العالمي. بعد كل شيء، إن التحديات في آسيا لا تقل عن التحديات في الشرق الأوسط . في الواقع ، والتعامل معها قد يتطلب التوفيق بين محوري آسيا ، بالإضافة إلى قضايا ، إلا إذا كان الأمر يتعلق بكون وجود الكثير من القواسم المشتركة في آسيا والشرق الأوسط.

بالنسبة للمبتدئين ، في منطقة تزخر بالنزاعات الإقليمية والمنافسات القديمة التي هي مريرة مثل الصراع العربي الإسرائيلي فإن أمريكا تواجه بيئة جيوسياسية مع عدم وجود البنية الأمنية، و عدم وجود آلية فض النزاعات المتفق عليها. يظهر تقسيم شبه الجزيرة الكورية ، والصراع بين الهند و باكستان بشأن كشمير ، وقضية تايوان (التي بحلول عام 2020 الولايات المتحدة لن تكون قادرة على الدفاع عنها من الهجوم الصيني ، وفقا لدراسة عام 2009 من قبل مؤسسة راند) بالإضافة إلى القضية المستعصية المتمثلة بإيجاد حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني .

وعلاوة على ذلك ، مثل الشرق الأوسط وآسيا هي موطن لحدوث سباق تسلح غير المنضبط الذي يشمل القدرات التقليدية وأسلحة الدمار الشامل . أربعة من أكبر عشرة جيوش في العالم هي في آسيا ، وخمس دول آسيوية هي قوى نووية كاملة.

ليس الشرق الأوسط وحده حكراً على على التطرف الإسلامي ، والتوتر العرقي ، أو الإرهاب . "اليوغور" المسلكة تعيش حالة اضطراب في الصين، وهناك الصراع بين الهندوس و المسلمين في الهند ، و التطهير العرقي للمسلمين الروهينجا في ميانمار، و تمرد المسلمين الانفصاليين في الفلبين ، والتمرد الانفصالي العرقي في جنوب تايلاند، وهكذا فنحن أمام نسيج من المتاعب اللاإقليمية والدينية في آسيا.

وهناك أيضاً مصداقية الولايات المتحدة التي تآكلت بسبب الخلل السياسي الداخلي، و الأداء المخيب للآمال في الشرق الأوسط . هذا ، على سبيل المثال ، يفسر الخوف في اليابان من كون الولايات المتحدة قد تصل في النهاية إلى تسوية مع الصين على جزر سينكاكو المتنازع عليها (جزر دياويو باللغة الصينية) . في الواقع ، السعي الياباني لإعادة تأسيس قدرة عسكرية خاصة بها هو تصويت لثقتها المحدودة في حليفتها الولايات المتحدة .

وقد ترك تردد أوباما في الآونة الأخيرة على استخدام القوة في سوريا العديد من التشكيك في آسيا ، وما إذا كان يمكن الاعتماد على أمريكا ، ليس فقط إذا ما كانت الصين تؤكد قسراً مزاعمها البحرية ، واحتمال أن تنفذ كوريا الشمالية تهديداتها بمهاجمة الجنوب. بشكل واضح ، الرئيس الكوري الجنوبي بارك جيون هاي في " Trustpolitik " – اتخذ نهج القوة الناعمة نحو كوريا الشمالية التي تدعو إلى تعميق التعاون مع الصين ، حليفة كوريا الشمالية الأكثر أهمية.

كما هو الحال في الشرق الأوسط ، فإن العلاقات العسكرية الثنائية الأمريكية في آسيا تعاني من فقدان الثقة العميق. أصبحت الاتفاقية التي وقعها وزير الدفاع تشاك هيغل في أوائل اكتوبر تشرين الأول الماضي مع نظيره الكوري الجنوبي على استراتيجية الردع الخاص لا يمكن الدفاع عنها بعد بضعة أيام ، وذلك عندما وعدت الولايات المتحدة اليابان الارتقاء ب قدراتها العسكرية . تعتبر كوريا الجنوبية هذا بمثابة احتواء تحول الصين إلى قوة إمبريالية.

في أي حال ، الانسحاب الأميركي من الشرق الأوسط لا يكاد يكون وصفة لمواجهة صعود الصين في شرق آسيا ، بالنظر إلى أن المنطقتين تتشابكان على نحو متزايد. في حين أن الولايات المتحدة تتمحور إلى الشرق ، وتترك الحلفاء القدامى مثل المملكة العربية السعودية و مصر في حالة من الاستياء العميق .

إن صادرات الصين إلى الشرق الأوسط هي بالفعل أكثر مرتين من صادرات الولايات المتحدة . صادراتها السنوية إلى تركيا مجموعه 23 مليار دولار ، و الآن تشمل الإمدادات العسكرية ، مثل نظام الدفاع الصاروخي . إذا استمر تغلغل الصين الى الشرق الأوسط بالوتيرة الحالية ، قد تكون قادرة على عرقلة تدفق موارد الطاقة إلى حلفاء أميركا الآسيويين.

في المنافسة العالمية ، لا بد المنافسين قوة عظمى لاستغلال نقاط ضعفها . أدت الأزمة المالية لعام 2008 ، التي دمرت سحر البراعة الاقتصادية الغربية ، و مثلت تحولاً في استراتيجية الصين العالمية . بدأ الصينيون اللعب مع فكرة التخلي عن "نهضتهم السلمية" لصالح ما قام الرئيس هوجين تاو تعريفه في مؤتمر عُقد في يوليو/ تموز 2009 باسم " الديمقراطية في العلاقات الدولية " و " التعددية القطبية العالمية".

الولايات المتحدة، باعتبارها القوة المهيمنة في الشرق الأوسط لسنوات عديدة ، لا يمكن لها حل أي من المشاكل الرئيسية في المنطقة بمفردها ، وإذا أُعيدت التوجه شرقاً عليها أن تكون ذات مصداقية، ولهذا فإن الولايات المتحدة ستضطر في النهاية إلى القبول بأن تكون واحدة من بين عدد من القوى العظمى في آسيا ، وشريكاً متساوياً مع الصين ، واليابان، و الهند في تشكيل البيئة الاستراتيجية في المنطقة .

أوان الصفقات

غازي دحمان

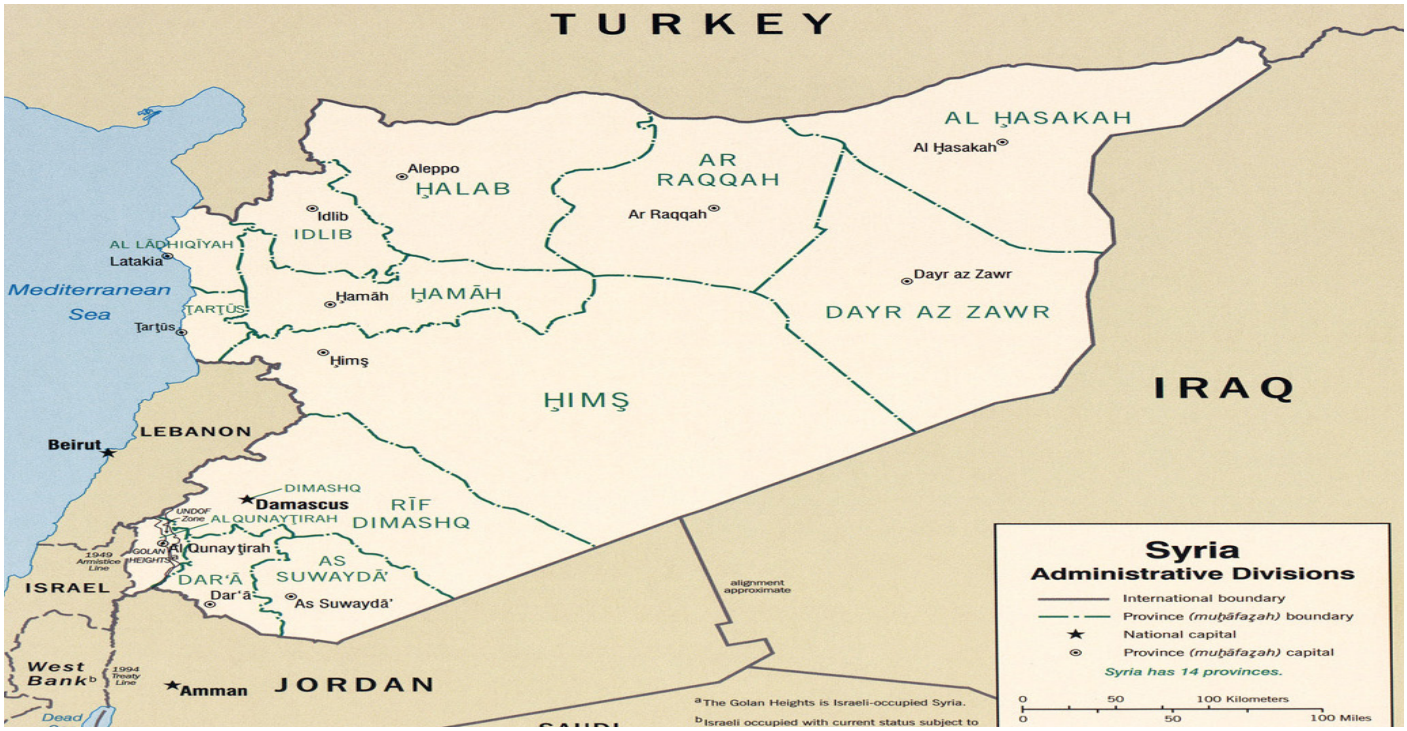

تزدحم طرق العواصم ذات العلاقة بالشأن السوري بالوفود الدبلوماسية، وتكاد خطوط الهواتف لا تهدأ، وكل يوم تطالعنا وكالات الأنباء بخبر عن اتصال هنا ولقاء هناك، وهذا النشاط الدبلوماسي المحموم ينذر بولادة نسق جديد من العلاقات بين الأطراف المهتمة بالشأن السوري، ويبشر ببيئة جديدة للأزمة يصار إلى تخليق شروطها ومناخاتها.

هل أينعت المساومات ونضجت، وما هو مسارها ومصيرها، وما مدى تأثيرها على السوريين، بمعنى هل ستكون في مصلحتهم أم أنها ستنبني بطريقة وصيغة تؤدي إلى الإضرار بهم وبقضيتهم؟، هل تسمح ظروف الشعب السوري وموازين القوى على الأرض بإنتاج صيغة سياسية وقانونية تنهي مأساتهم وتعيد لهم حقوقهم وتنصفهم من القوى والأطراف التي اشتركت بصناعة عذاباتهم، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد تسوية أوضاع معينة في الأزمة واختراع حلول تلفيقيه تلبي حاجة البيئة الدولية لمثل هذا النمط من الاتفاقيات ولا تهتم بالمصير السوري وحيثياته واستحقاقاته؟.

المناخان، الدولي والإقليمي، يشيران إلى اكتمال عدة الصفقة الدولية وجهوزيتها، ثمة إجراءات وترتيبات كشفت بعض أسرار الصفقة، وديبلوماسية الهواتف بين واشنطن وطهران من جهة وموسكو والرياض في الجهة المقابلة أنها ليست سوى خواتيم لمقدمات جرى صنعها في اوقات سابقة، وبموازاتها كانت نيران الحدث تلتهم سورية، وتفيض بين الحين والاخر على الجوار.

ومن دون شك، فإن حالة الإستاتيكو الميداني وطاقة العنف الهائلة التي أظهرها الصراع، أقنعت أطراف اللعبة الدولية بتغيير قواعد الاشتباك على الأرض السورية، بعد ان تبين استحالة الحسم أو إمكانية تعويم طرف بمواجهة الاخر، وهو الامر الذي استدعى حتماً البحث عن مخارج جديدة للأزمة، في ظل حالة استنزاف القوة التي عاشتها بعض الاطراف نتيجة انخراطها المباشر في الازمة. إضافة لذلك أخذت بعض الأطراف تتحسس مدى الخطورة الكامنة في استمرار العبث بالأزمة السورية او استمرار التعامل معها بوصفها فرصة لتعظيم المكاسب والمزايا، كل طرف حسب رؤيته وتصوراته.

ومما لا شك فيه أيضاً أن لكل الأطراف المنخرطة بالأزمة حساباتها الخاصة، ولا يعني التحليل السابق ان الاطراف كلها انهزمت أو خسرت رهاناتها كلياً على أرض المعركة، بل العكس هو الصحيح، إذ تؤكد الخبرة التاريخية أن اللحظات التي تسبق إعلان الاتفاقيات هي اللحظات الأكثر شراسة في سياق الصراع وذلك في محاولة أخيرة من القوى لتثبيت مكاسبها وتدعيم اوراقها التفاوضية، وهو على العموم ما ينعكس في هذه المرحلة على أرض الميدان التي تشهد تصعيداً حاداً في العمليات القتالية ومعارك الكر والفر، وخاصة في جبهة النظام وحلفاءه الذين يتعاطون مع الحدث بإدراك سياسي أعلى وواقعية سياسية واضحة، مقابل جبهة قوات المعارضة المسلحة التي يحركها إحساسها بصوابية موقفها وحتمية انتصارها لما يمثله ذلك من انتصار إرادة الشعب الذي تمثله.

غير أن الأطراف الإقليمية والدولية السائرة في طريق بناء بيئة جديدة للصراع السوري تتضمن إعادة تموضعها في الحدث وطريقة مقاربتها له، تنطلق في ذلك بناءً على تقديراتها للمخاطر والفرص التي قد ينطوي عليها استمرار الصراع بنمطيته الحالية أو تحريك بعض عناصره بحيث يمكن توظيفها والاستفادة منها في عملية التفاوض، وكذا من حسابات أخرى تنطوي على مدى إدراكها لعنصر الزمن، وما إذا كانت اللحظة مناسبة لإنجاز الصفقة والخروج بنتائج معقولة، إذ أنه في السياسة لا يوجد خيارات جيدة دائماً بقدر ما يتوفر خيارات أقل سوءاً من غيرها.

ولدى استعراض أوضاع مختلف الأطراف المعنية بالأزمة وظروفها، يتبين انها وبدون استثناء تصدر عن ضغوط أزموية معقدة، سواء نتيجة ظروفها الموضوعية، مثل إيران والعراق، أو جراء ما أضافته الأزمة السورية من تعقيدات في وضعها وموقفها، مثل روسيا وإيران، وبالتالي فهي لا تملك رفاهية الاختيار بين أكثر من متعدد، كما انها استنزفت كامل طاقتها في المناورة على طول الأزمة، وبالتالي فإن الإدراك السياسي لدى هذه الاطراف يتجه إلى البحث عن توافقات جديدة للخروج من الأزمة عبر بعض المكاسب التي يمكن جنيها من ملفات أخرى، على اعتبار أن سورية لم تعد أرضاً للفرص، على العكس الجميع سوف يمارس عملية الهروب من أي محاولة لتلزيمه إصلاح ما تخرب في سورية على مدار المرحلة السابقة.

هل يعني ذلك أننا قد نشهد تخلياً عن الأسد في المرحلة المقبلة؟، ثمة مؤشرات بدأت تصب بهذا الاتجاه، لكن الواضح أن التخلي سيتم ضمن صفقة تضمن وجود بعض مؤيدي الأسد في السلطة وحماية جميع مؤيدي الأسد من أي محاسبة لاحقة، على ان تتكفل بعض الدول الحليفة للأسد بإيوائه وضمان عدم ملاحقته مستقبلاً، شرط أن يتم الاتفاق على تشكيل قوة سورية لمحاربة الأذرع المتطرفة والدخيلة على الحدث السوري، وبهذه الطريقة تخرج جميع الأطراف غير منهزمة.

هو أوان الصفقات وزمنها، الأزمة السورية أنهت وظائفها الإقليمية والدولية، لم يبقَ إلا انتظار الاحتفالية الكبرى في جينيف أو سواها لإعلان حالة الانفكاك عن الأزمة. غير أن ذلك لن يعني بالضرورة نهاية الأزمة السورية، فكثير من الأزمات التي بقيت تنز دماً بعيداً عن العين الدولية واهتماماتها، هل من ذكر أن الصومال والكونغو يعيشان بسلام؟.

من أجل استراتيجية شاملة لدمقرطة الشرق الأوسط

جان كورد

منذ اكتشاف البترول في الشرق الأوسط، وهو أشد ما يسيل له لعاب الشركات العالمية، والدول الأوروبية، في مقدمتها إنجلترا وفرنسا، وفي فترة لاحقة الولايات المتحدة الأمريكية و الروس، تتعارك للحصول عليه بأدنى الأسعار، وتفعل كل ما يلزم لبناء وصون نظم سياسية في البلدان المنتجة له، تحافظ على حقوقها البترولية، دون ابداء اهتمام جدي بما عليه تلك النظم المؤسسة من عقائد وسياسات ومواقف بصدد المثل والقيم التي ترى هذه الدول نفسها حاميةً لها.

معظم هذه الدول الأكثر تشدقاً في العالم كله بمعسول الكلام عن الحريات السياسية والحقوق المدنية والديموقراطية، كالباعة الذين يصيحون منذ الصباح إلى غروب الشمس في الأسواق الشرقية، لا ينفك يسدي النصائح والارشادات للشعوب حول كيفية الوصول إلى حالة التمتع بلذة الحريات والديموقراطية وبشكل خاص من خلال وسائل الإعلام المتطورة لها بلغات أبناء المنطقة، ومن على منابر الجامعات التي تقوم بفتحها والتدريس فيها في هذه البلدان، إلا أنها في لحظات التفضيل بين الحصول على مزيدٍ من المنافع وبين التقدم الفعلي على طريق نيل الحرية والديموقراطية من قبل شعوب الشرق الأوسط، تختار الولوج في باب المصالح وتهمل ما عدا ذلك من أبواب، بل إنها وقفت منذ أكثر من قرن من الزمن مع دكتاتوريات المنطقة، بكل ما لديها من إمكانات مادية وسياسية وإعلامية، بل وعسكرية – استخباراتية، وساهمت في تحسين صور أنظمة متخلفة من شتى الوجوه، ودعمت مجرمين كبار حولوا حياة شعوبهم إلى جحيم.

كانت ذريعة بعض هذه الدول تقوم على ساقين غير سليمتين، الأولى هي الزعم بأن شعوب الشرق الأوسط لأسباب تتعلق بالتخلف الكبير على سلم الرقي والحضارة لا تستطيع فهم الديموقراطية، وتحتاج إلى قرونٍ أو عقودٍ عديدة من الزمن للوصول إلى المستوى الذي يؤهلها لممارسة الديموقراطية، والثانية كان الزعم بأن هذه الأنظمة المؤسسة لخدمة ينابيع البترول وحماية خطوط شحنه ونقله ستهرب إلى أحضان الشيوعية السوفيتية إن مارس الغرب "المتحضر" الضغوط عليها بهدف ارغامها على التنازل لشعوبها ومنحها الحرية في اختيار ممثليها وفي الانتقال إلى الديموقراطية.

وبسبب هذه السياسة الخرقاء للدول المستفيدة من بقاء العديد من النظم الشرق – أوسطية على حالها، بعيدةً عن الحياة في الحرية والديموقراطية، ومهتمة بجمع الثروات العائلية على حساب شعوب المنطقة، تسلل الفساد إلى سائر دول المنطقة، وبنت هذه الأنظمة بنفسها توابع ملحقةً بها في الدول المجاورة لها والبعيدة منها أيضاً، وتنافست فيما بينها على لعب دور "القبضايات" المحمية من قبل داعميها في العالم الخارجي، وهذا الفساد الذي استشرى في كيانات الدول تحول إلى "ثقافة" وتم تبريره وتلطيفه وتعميمه، وبالتالي سادت أجواء كُبتت فيها الحريات، وفي مقدمتها حرية الاعلام والنشر بشكل لا مثيل له، وتضخمت آلة العنف وانتشرت شبكات التجسس على المواطنين، وازداد عدد السجون الممتلئة بالمعارضين والناشطين في حقل حقوق الإنسان وحرية الرأي، وتحولت مجتمعاتنا إلى أقفاصٍ وقيودٍ ومحظوراتٍ واقصاءٍ للمواطنة الحرة، وسادت في مختلف البلدان أفكار الشمولية والتفرد بالسلطة، وهدر الكرامة الإنسانية، وتحطيم النفوس الرافضة للقمع والإرهاب الحكومي، والقضاء على المثل والقيم الحضارية.

لقد ساعد الغربيون – مثلاً – الشاه الإيراني في محاربة المعارضة الوطنية الديموقراطية بشتى السبل والإمكانات المتوافرة لديهم، بذريعة أنه أهم حلفائهم ضد الشيوعية في المنطقة، كما ساعد الروس نظام البعث في كلٍ من العراق وسوريا بذريعة أنه أهم حلفائهم ضد الامبريالية في المنطقة، وفي كلتا الحالتين استمر القمع والاضطهاد والاقصاء وكبت الحريات وتقتيل المواطنين، دون أن يحرك المستفيدون من المنافع البترولية ساكناً تجاه ما يفعل طغاة هذه البلدان بشعوبهم، إلا أن الحديث في الغرب الامبريالي عن "الديموقراطية والحرية" لم يتوقف، مقابل الكلام في الجانب الشيوعي عن "التقدمية والديموقراطية الشعبية".

اليوم، نرى الغربيين والروس في علاقاتٍ متشابكة وواسعة ويتعانقون في المؤتمرات الدولية وعلى الساحات المختلفة ويغضون النظر عن تجاوزات بعضهم على مناطق نفوذٍ أو أقاليم معينة أو مصالح تجارية ما، وانقلب الأعداء إلى حلفاء، إلا أن الأوضاع في بلادنا لا تزال كما كانت، بعيدة عن أجواء الحرية والديموقراطية، وخاضعة لنظم شمولية وكيانات سياسية متخلفة عن ركب الحضارة الإنسانية. فما السبب في ذلك؟

السبب الأول هو أن هذه النظم المؤسسة على القمع والتنكيل وكبت الحريات ليست إلا "جندرمة" وظيفتها الحفاظ على المصالح البترولية وطرق المنطقة وبحارها التي تفصل بين الشرق والغرب، والسبب الثاني هو أن ليس لدى الغربيين أو الروس أي استراتيجية شاملة وواضحة المعالم للتغيير الديموقراطي في المنطقة، فالثورات الشعبية التي اندلعت في شمال أفريقيا وفي سوريا تعرضت وتتعرض إلى مختلف أنواع التخريب، بهدف الإبقاء على نظم المنطقة كما هي، وما يحدث في سوريا منذ بداية ثورة شعبها من هدم منظم لأسس الحياة المشتركة بين مكونات المجتمع السوري بمختلف أنواع الأسلحة المحظورة وغير المحظورة دولياً كافٍ لأن يعلن المجتمع الإنساني عن إقامة محكمةٍ دوليةٍ لكل كبار المسؤولين السوريين في نظام العائلة الأسدية وتوجيه تهمة ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية إليهم بالجملة، إلا أننا نرى الغربيين والروس والصينيين يسعون حثيثاً إلى عقد مؤتمر جنيف 2، دون وضع أسس ثابتة وواضحة لاستراتيجية ديموقراطية شاملة لسوريا المستقبل، كما يعملون من أجل وضع أنصار الثورة السورية و شبيحة النظام ومرتزقته في ذات المستوى من التعامل والتواصل، وكأن الثوار السوريين مجرمون مثل زبانية النظام ولا يقلون عنهم إجراماً، بل إن المبادئ الديموقراطية لا تلعب هنا أي دور، وإنما التوافقات الوقتية التي يعتبرها بعض السياسيين "توافقات مهنية!" هدفها إيجاد تسوية ما بين "الأطراف المتنازعة" في سوريا، وكأن القضية ليست قضية شعبٍ أراد الحرية وانطلق في مسيراتٍ لا تعد ولا تحصى من أجل نيلها ودافع عن نفسه بقوة السلاح عندما تحركت آلة القمع النظامية لوقف تلك المسيرة المباركة.

لقد ازدادت شكوك الشعب السوري بجدوى هذه المؤتمرات التي تأخذ كل المصالح بعين الاعتبار سوى مصلحته في تحقيق مستقبلٍ ترفرف عليه رايات الحرية والديموقراطية، واقتنع هذا الشعب بأن عليه هو وسائر شعوب المنطقة تطوير استراتيجية شاملة للديموقراطية في بلدانها، فالديموقراطية التي كان يسمع السوريون عنها وعن تجارها ومنظريها لم تكن سوى وشاحٍ لاستنزاف خيرات المنطقة الثرية بها.

لا ينكر أنّ هناك من تحدث عن "مشروع الشرق الأوسط الكبير" فترةً وجيزة من الزمن... إلا أن هذا المشروع قد اختفى من الساحة الإعلامية، ولم يعد الأمريكيون الذي أطلقوا ذلك "البالون" في سماء المنطقة يتحدثون عنه... لماذا؟ هل لأن الديموقراطية في الشرق الأوسط ستدفع بالشعوب إلى بناء أنظمة بديلة لما أقاموه وبالتالي ستتعرض مصالحهم البترولية والاستراتيجية للمخاطر؟

هذا السؤال وسواه يجعلنا نسأل أنفسنا عما إذا كان من الضروري انتظار العالم الخارجي لوضع استراتيجية ما من أجل تحقيق الديموقراطية في بلادنا، أم أن على أكتاف شعوبنا تقع هذه المسؤولية الكبرى؟

هل سوف نشهد انهيار الجيش الحر في سورية

من تحت الأنقاض في شمال سوريا، يطرح سؤال الآن حول مستقبل الجيش السوري الحر وهل سيبقى قوة متماسكة على أرض الواقع، أم أنه سوف ينهار ليسجل التاريخ على أنه محاولة شجاعة لتشكيل ذراع التوحيد القومي لشعب تعرّض للإرهاب المرعب لمجرد كونه تجرأ على المطالبة بالكرامة والحرية؟

ويتعرض الجيش الحر للهجوم من قبل عدوين رئيسيين، ولا سيما في المناطق الشمالية التي سقطت في وقت سابق تحت سيطرة الثوار. الأولى هي قوات الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والثانية من قوات بشار الأسد، هذا الانهيار الشديد في بنية الجيش الحر يدعو ما تبقى من قواته الى التساؤل عن مصيرهم واذا ما كانت لديهم القدرة على الاستمرار والى متى؟.

تشن «داعش» حرباً أيديولوجية مكثفة وفعالة، لا سيما فيما يتعلق بتوفير وسائل المعيشة لجنود الجيش الحر الذين هم في أمس الحاجة لوسيلة تضمن بقاءهم على قيد الحياة والدفاع عن أنفسهم والمدنيين. في الوقت نفسه، فإن جيش الأسد يقصف بلا هوادة المناطق التي تقع تحت سيطرة الجيش السوري الحر، و يتلقى المساعدة من وحدات حزب الله في شن الهجوم المضاد على المناطق القريبة من حلب وأماكن أخرى في الشمال.

إن استراتيجية» داعش» الناجحة نسبياً في تأجيج الصراع العرقي بين العرب والأكراد في الشمال قد أضعفت الجيش الحر الى أبعاد كارثية بعد أن تكبد سلسلة من الهزائم العسكرية على يد قوات الأسد؛ والتي يعود سببها الى التفكك بين صفوفه والضربات التي شنتها «داعش» على مواقعه.

على محور خط جنوب حلب، وخاصة الطريق بين حماة وحلب، حقق نظام الأسد تقدما كبيراً في محاولة للسيطرة على الريف. في حين تقدمت «داعش» في منطقة إعزاز والمناطق المحيطة بها، وأحكمت سيطرتها الكاملة عليها، في حين يحاولان السيطرة على «باب نقطة باب السلام الحدودية مع تركيا بسبب أهميتها الاستراتيجية من أجل السيطرة على المنطقة الشرقية والمناطق الشمالية الشرقية من حلب.

وفي محافظة الرقة، لم يعد هناك تواجد للجيش الحر، و القوى المهيمنة هناك هي تلك الجماعات الإسلامية الراديكالية الثلاثة (داعش والنصرة وأحرار الشام). وفي معرض سقوط الرقة تجلت قدرة الإسلاميين الراديكاليين في تعبئة السكان من خلال ما أسموه الهيئة العامة للثورة السورية، والتي تحصل على الدعم من خلال تدفق المساعدات الخارجية.

إن ضعف الجيش الحر تحوّل إلى ورقة تستخدمها «داعش» على نطاق واسع لتبرهن فيها أن الجيش السوري الحر لا يملك أوراقاً حقيقية لتمثيل معاناة السوريين.

وفي محافظة الحسكة الكردية حيث معظم حقول النفط في سوريا، فرضت مجموعة BYD الكردية نفسها على أنها حامية الأقليات في المنطقة بعد أن اشتبكت مع الإسلاميين الراديكاليين للجيش الحر أي السوريين غير الأكراد في عدة معارك دامية. من خلال تصويرهم الأكراد كذراع ل «الآخرين»، ، و أن الوقت قد حان بالنسبة للأكراد للسيطرة على منطقتهم. ومن الواضح أن الجيش الحر يحتاج إلى وقفة ومراجعة لاستراتيجياته، وإعادة بناء ما تبقى من وحداته، والتخلي عن المفاهيم الطائفية، وتشكيل قيادة الجنرالات الذين يشغلون المناصب السياسية والمختصة عسكرياً، هذا الأمل يبدو ضعيفا مع قلة المال والسلاح والذخيرة (بالمقارنة مع ما لدى داعش من قوات وعتاد).

البنتاغون قلق من انهيار التحالفات

يساور كبار مسؤولي البنتاجون القلق المتزايد حول أكثر المشاكل أهمية ألا وهي انهيار التحالفات الأمريكية الأساسية، وهو ما توضح بعد عودة وزير الخارجية جون كيري من تل أبيب إلى جنيف للانضمام إلى مفاوضات P5+ 1 مع ايران للوصول الى اتفاق مؤقت لوقف توسع طهران في تخصيب اليورانيوم المخزون مقابل الإفراج عن 50 مليار دولار من الأموال المجمدة في المصارف المركزية.

في الشهر الماضي، أدلى مسؤولون كبار في المملكة العربية السعودية بتصريحات حادة ضد ما يرونه سياسة إدارة أوباما الخائنة، و في حوار مع صحيفة « واشنطن بوست » بتاريخ 3 نوفمبر/ تشرين الثاني، صرح الأمير تركي بن فيصل، رئيس المخابرات السعودية شقيق وزير الخارجية الحالي بأن المملكة تفكر في بناء الدرع النووي المستقل ضد إيران. وذكرت بي بي سي في لقاء مع اللواء عاموس يادلين قائد الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) ان المملكة العربية السعودية قد بدأت بالفعل التفاوض مع الباكستان من أجل إنشاء مظلتها النووية التاريخية من دون الاعتماد على الولايات المتحدة. بما فيها نشر الأسلحة النووية الباكستانية على الاراضي السعودية «المفتاح المزدوج» ، بينما يعرب مسؤولو المخابرات البريطانيين عن قلقهم من تفعيل هذا الاتفاق حتى في حال توقيع إيران على الاتفاق مع P5 1 و في حال منعتهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الحصول على السلاح النووي.

من ناحية أخرى، وفي مجال العلاقة بين إدارة أوباما وإسرائيل و بعد المواجهة بين كيري و رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو في 8 من الشهر الجاري، هدّد نتنياهو بان اسرائيل لن تتسامح بالتعامل مع إيران لتزداد الأمور سوءاً، من خلال حصول الجمهورية الإسلامية مجاناً على السلاح النووي دون تهديد بعقوبات اشد صرامة أو ضربة عسكرية.

إن القلق يعتري كبار المسؤولين في وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) ومن بينهم الجنرال مارتن ديمبسي رئيس هيئة الأركان المشتركة ووزير الدفاع تشاك هيجل ، وفقا لما ذكرته مصادر عسكرية رفيعة المستوى، أنه لن يتم التشاور مع رئيس أو كبير موظفي الأمن بصدد القرارات السياسية. وأضاف: «نحن في الظلام»، كما قال أحد مستشاري رئيس الأركان المشترك هذا الأسبوع: «ليست لدينا في البيت الأبيض أية معلومات عن مداولات ،التي يبدو أنها تخضع لرقابة مشددة من سوزان رايس وفاليري جاريت ريسينج أدفنشر:

من الجدير بالذكر ان العلاقة بين إدارة أوباما والحلفاء الأوروبيين تمر منذ أمد بعيد بفترة حرجة، وذلك بعد الكشف عن تجسس وكالة الأمن القومي على المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.

وحين لم يتصل الرئيس أوباما هاتفياً بميركل معتذراً عقب إعلان ادوارد سنودون أن وكالة الأمن القومي قامت بالتنصت على الهاتف الخلوي الشخصي وهاتف منزل ميركل، ارسلت أجهزة الاستخبارات الألمانية احتجاجات شديدة اللهجة إلى مسؤولين أمريكيين في واشنطن مؤكدين أن هذا أسوأ انتهاك في مجال التعاون عبر الأطلسي منذ الأجيال.

الحرب الدائمة وحل الدول الثلاث

صرحت زاهافا جارل أون رئيسة حزب ميريتس الإسرائيلي لصحيفة هآرتس في 4 من الشهر الجاري أن الولايات المتحدة سوف تعرض خطة السلام النهائية في كانون الثاني/يناير في محاولة لكسر الجمود في المحادثات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وأضافت أن «الأميركيين يريدون الانتقال من التنسيق بين الجانبين الى التدخل النشط بناءً على خطة دبلوماسية جديدة تشمل جميع المسائل الأساسية، تقوم على أساس حدود ال 1967 مع الاتفاق على تبادل الاراضي».

وقد كلف الرئيس باراك أوباما الجنرال جون ألين قائد القوات الامريكية في أفغانستان، بوضع خطة أمنية تجبر إسرائيل على الانسحاب من غور الأردن.

وقد صمم مارتن إنديك استراتيجية الولايات المتحدة على أساس افتراض أن الإسرائيليين والفلسطينيين سوف يصلون مرة أخرى إلى طريق مسدود.

وبناءً على مصادر أمريكية واسرائيلية فان استراتيجية نتنياهو التفاوضية تستند الى ما يسميه ب «حل الدول الثلاث».

كما أن إسرائيل مصممة على أن يتم استبعاد حماس من أي اتفاق، بمعنى الحفاظ على الضفة الغربية وغزة مقسمتين، وأن إسرائيل لن تتفاوض مع السلطة الفلسطينية و حماس على هدنة محددة مع حماس والجهاد الإسلامي، كما أنها ستحتفظ بحقها في شن العمليات العسكرية ضد غزة في أي وقت.

ان الجنرال جيورا ايلاند (ضابط متقاعد في جيش الدفاع الاسرائيلي)– رئيس فريق التخطيط في جيش الدفاع الإسرائيلي ورئيس مجلس الأمن القومي برئاسة رئيس الوزراء أرييل شارون في مرحلة فك الارتباط بين غزة و إسرائيل و الذي يشغل حالياً منصب زميل في معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب ومهندس خطة نتنياهو لحل الدول الثلاث، اقترح إيلاند خمس نقاط للتعامل مع دولة دائمة مستقلة «الدول المعادية» في قطاع غزة، تنص على فصل كامل بين غزة و الضفة الغربية.

العنف على الحدود الإيرانية يعكس التوتر الإقليمي

تواجه إيران مشكلة خطيرة للغاية يمكن أن تتحول إلى تحدٍ أمني حقيقي، فخلال الشهر الماضي قتل سبعة من الحرس الثوري في المنطقة الغربية «بانيه» من حزب الحياة الحرة الكردستاني. وبعد بضعة أيام قتل 17 من الحرس الثوري، واختطف 3 جنود في كمين نصبه جيش العدل البلوشي في المنطقة الشرقية من سروان. و خلال شهر آب/أغسطس، تعرّض أنبوب لنقل النفط في خوزستان في جنوب غرب إيران لقصف شنته قوات محيي الدين الناصر، وهي هيئة سنية تمثل أقلية العرب في إيران.

من المحتمل أن تتكثف هذه الهجمات مع تزايد الاستقطاب في المنطقة. ولكن سلسلة الهجمات تؤكد أن أخطر تحدٍ يواجهه الإيرانيون في الوقت الراهن هو القادم من الشرق، وليس القادم من الحدود الغربية.

بعد ضعف مجموعة جند الله في بلوشستان بعد اعتقال الإيرانيين زعيمها وإعدامه في 2010، صعد نجم جيش العدالة، الحزب الذي أسسه العام الماضي عبد الرحيم ملا زاده (خليفة أمجد الدين فاروقي)، البلوشي من إقليم راسك. وقد فشلت حتى الآن الاتصالات مع جماعات المعارضة السنية الأخرى في إقليم خوزستان و بانيه ، ولكن في حال استمرت عمليات الجماعات بعض الوقت، فمن المتوقع أن تظهر بوادر التنسيق بين الفرقاء.

وتتهم إيران حالياً باكستان بإيواء ثلاثة كتائب من جيش العدالة، في حين أن كل محاولات طهران لتحسين العلاقات مع إسلام اباد تعثرت من قبل الإيرانيين، وفي نهاية الشهر الماضي، صرّح وزير النفط الإيراني بيجان زنغانه أن بلاده «لا أمل لها في تصدير الغاز الطبيعي إلى باكستان».

وكان سبب تأجيل مشروع خط الأنابيب هو عدم قدرة البلدين على جمع مبلغ 2 بليون دولار اللازمة لإكمال الجزء الباكستاني من الخط، لكن النتائج أظهرت ضياع فرصة التعاون في مجال الطاقة، و إمكانية تدهور العلاقات بين البلدين، نتيجة لتضارب المصالح بينهما، لا سيما في مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان.

كما أنه من الملاحظ ازدياد العنف الذي تمارسه طهران في إقليمي بلوشستان وخوزستان، حيث تسود الأغلبية السنية التي حرمت لعقود من الخدمات الحكومية، وقد فشل الزعماء الدينيون المعتدلون في طلبهم لضبط النفس نتيجة للبيئة الإقليمية العامة، إلى جانب أن تورط إيران في سوريا كان سبب الاحتجاجات في جميع الهجمات الأخيرة في بلوشستان وخوزستان.

رأي ■ إني أتهم

قبل أيام قليلة، سفير الولايات المتحدة السابق لدى العراق رايان أعلم وستون جلوب في فلادلفيا أن الولايات المتحدة منحت العراقيين طائرات بدون طيار يمكن أن تضرب أهداف القاعدة داخل سوريا، وبالتالي إنقاذ أرواح لا حصر لها.

جاءت هذه التصريحات عقب زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي للرئيس أوباما في البيت الأبيض، كما عكست قلق واشنطن من خطورة وجود تنظيم القاعدة في سوريا والعراق ولبنان وسيناء.

ولكن لم يسأل أحد كيف وصلت سياسة إدارة أوباما خلال العامين الماضيين إلى هذا الحد بعد أن وسعت القاعدة بنجاح قواعدها عبر الشرق الاوسط وافريقيا؟.

اني أتهم الإدارة الأمريكية أنها من خلال سماحها القتال ضد القاعدة فهي في الحقيقة وعن غير قصد تعطي الفرصة لهؤلاء البلطجية بالتوسع.

اسمحوا لي أن أشرح لماذا أشير إلى الإدارة في دراسة انتشار القاعدة.

من حوالي عامين أو أقل شهدت سورية انشقاقات شبه يومية في صفوف ضباط و جنود الجيش السوري من الوحدات المشاركة في المذابح المتتالية ضد المدنيين، وكان هدف المنشقين الدفاع عن الشعب من خلال محاربة بشار الاسد . في هذه النقطة، لم تكن المعارضة السورية هي «القاعدة» أو حتى متعاطفة مع أيديولوجيتها، ولكنها كانت إلى حد كبير ضد التطرف الإسلامي بقدر ماهي ضد الأسد.

لقد كان سبب وجود المنشقين هو مجرد محاربة قوات الأسد. والوقوف ضد جرائم الجيش ، و من دون قتال الجيش لم يكونوا قادرين على الدفاع سواءً عن أنفسهم أوعن المدنيين .ومن الطبيعي بالنسبة لعشرات الآلاف من المنشقين إلى جانب المدنيين الذين انضموا إليهم هي نظرتهم إلى العالم من زاوية معينة ألا وهي كيفية تحقيق ما كانوا يخاطرون بحياتهم من أجله، وبالتالي كيفية الحصول على الأسلحة والذخائر، ومعدات الاتصالات، وكل ما يؤمن لهم للبقاء والاستمرار في القتال.

إنهم ينظرون إلى الغرب وروسيا والصين وهم يدعمون الأسد. الدول الغربية تقدم وعود مشجعة للغاية. والمعارضة السورية «نحن على وشك اتخاذ قرار»، كل هذا ليس سوى مجرد وعود متتالية، وهو ما عنى المزيد من الانتظار.

في الحروب، لا يمكنك تجميد الأطراف المتحاربة في صفوفها بينما تفكر مرتين أو ثلاث مرات ثم تقرر الانتظار، في حين يعرض الآخرون (دول أخرى والقاعدة) المساعدة الفورية، من أسلحة وذخائر وغذاء وكل ما يضمن لهم البقاء.

ماذا كانت واشنطن (التي ما تزال تمعن في التفكير) تتوقع؟

ولذلك، ف»إني أتهم» عامين من الشلل السياسي، وهو ما كان من أفضل الخدمات التي قدّمتها واشنطن لتنظيم «القاعدة». إن مكافحة الإرهاب ليست مجرد إرسال طائرات بدون طيار. إنها و قبل كل شيء، قضية سياسات متعددة تعالج جميع الجوانب التي من شأنها توسيع نطاق الإرهاب.

و إذا كانت «القاعدة» قد نجحت في إنشاء قاعدة قوية في شمال سوريا، فذلك يمكن رده لأن مقاتلي المعارضة السورية لم يبقَ أمامهم سوى الوعود. وسوف يحكم التاريخ بقسوة على غياب هذه السياسات .

الآن تدرك الإدارة، بل تتجه نحو تنفيذ السياسات التي من شأنها أن تؤدي الى ما هو اسوأ.

صفقة طائرات بدو طيار إلى العراق تعني قتل السوريين جنباً إلى جنب مع قوات الأسد. إنها ضربة حظ ل»لقاعدة» .

د. سمير التقي

إشكالية العلاقة بين الدين والدولة

■ الدكتور عبدالله تركماني

تحتل إشكالية العلاقة بين الدين والدولة مكانة هامة في مجال التفكير والبحث العلمي، مما يثير مجموعة من الأسئلة: هل ثمة ضرورة لعلاقة ما بين الدين والدولة ؟ وإذا كان الجواب بنعم فكيف تكون تلك العلاقة بينهما ؟ وما هي تجلياتها ومحدداتها وحدودها وإيجابياتها وسلبياتها ؟ وأية سلطة ستنشأ يساهم فيها الإسلاميون، وبالتالي أية ديمقراطية ؟ وما مدى قدرتهم ورغبتهم في احترام الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ؟ هل يكون الإسلام قابلاً للمواءمة مع الحداثة السياسية ؟ هل يعترف الإسلاميون بأنّ ليس في الإسلام كل ما نحتاج إليه؟ بل أنه يحتاج إلى ما نحن فيه وما ننتجه وما نبدعه وما ننجزه . وهل يعي الإسلاميون أنّ الدين يلزم ألا يكون مصدراً لمشاكلنا ومعقّداً لقضايانا ؟ ما الذي تريده حركات الإسلام السياسي ؟ ما الذي تسعى إلى تحقيقه على صعيد ماهية الدولة والمواطنة وطبيعة الحكم ؟

في سياق هذه التساؤلات يجدر بنا أن نعلم أنّ الفيلسوف الألماني هابرماس قد أطلق على المجتمعات الغربية عبارة " المجتمعات ما بعد العلمانية "، حيث أوضح أنه لم يعد من الممكن إقصاء الدين من الحوار العمومي حول القيم المدنية الضابطة للشأن الجماعي. إنها العودة إلى مشروع كانط في كتابه المثير " الدين في حدود العقل "، حيث ذهب الفيلسوف الألماني الكبير إلى الدعوة للفصل بين الجانب الوضعي في الدين (المنظومة العقدية) والمضمون القيمي والأخلاقي الذي يمكن أن يكون مادة ثرية للتعقل، ومصدراً لا غنى عنه لتوطيد الواجب الأخلاقي.

إنّ الحالة الإسلامية هي جزء من النسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي العربي، فلا يمكن تجاهل وجودها أو التلويح بخطرها من قبل البعض، كما لا يفترض بهذه الحالة الإسلامية أن تقدم نفسها على أنها الحل الأوحد والحاكم الوحيد وأنها لا تستطيع أن تحكم إلا بمفردها. كما أنّ أسطورة التعاطي مع الإسلاميين كتيارات دينية وأيديولوجية جامدة من دون النظر إليهم كحركات اجتماعية أو قوى سياسية تؤثر وتتأثر بما يدور حولها، يحرمنا من إمكانية استشراف مستقبل هذه الظاهرة وقراءة تحولاتها المستمرة.

فلربما كانت الشعوب العربية، بفعل ثوراتها، تمتحن فكرة مفادها أنّ الإسلام السياسي قد يكون أكثر قابلية من التيارات الفكرية والسياسية الأخرى للتعايش مع الديمقراطية. وإذا كان للفرضية هذه نصيب من الصحة يمكن أن نتوقع واحداً من اثنين: إما أن يتغيّر الإسلاميون في اتجاه تبنّي الديمقراطية، أو أن تطويهم الديمقراطية تلك. خاصة وأنّ تاريخ الفكر السياسي الإسلامي اتسم بالفقر والتسطيح، حيث انشغل بحقوق وواجبات السلطان أكثر من اهتمامه بحقوق وواجبات الأمة. بل أنّ التنظير لفكرة الدولة الإسلامية حمل كثيراً من الطوباوية والتفكير الرغبوي، وقدراً كبيراً من الشعاراتية والرؤية الأخلاقية لمفهوم الدولة، دون الغوص الحقيقي في الآليات وأساليب العمل. حيث توصلت أغلب الدراسات إلى أنّ هنالك أزمة بنيوية للفكر والخبرة الإسلامية في تحديد خطوط الاتصال والانفصال بين الدين والدولة. مما يطرح مجموعة عناصر، من أهمها:

– الحاكمية في مواجهة الأمة، باعتبارها الوعاء الذي ينتظم في إطاره الأفراد، ويتآلفون في كنفه على " تقوى الله والإيمان به ". ويحيل هذا المفهوم للأمة على أسئلة مركزية، في سياق النظر في علاقة الحركات الإسلامية بالمجال السياسي، لعل أبرزها معيار الانتماء لديها: هل هو عَقَدي ديني محض ؟ أم سياسي ؟ أم ثقافي قيمي ؟ أم كل هذه العناصر مجتمعة وإن اختلف ترتيبها في سلم الأهمية ؟

– الدولة المدنية، حيث تظل الأسئلة الأساسية التي يثيرها الحديث عن دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية بلا إجابة، ومنها: كيف يتم تجسيد المرجعية عملياً ومؤسساتياً، ومن يعبر عنها وكيف ؟

إنّ التحدي الكبير الذي يواجهه الإسلاميون يتجسد في مفهوم المساواة بين المواطنين بغض النظر عن أي معطى آخر: ديني، أو طائفي، أو قومي، أو سواه، وبالتالي موقفهم من العلمانية، باعتبارها ليست ديناً ينافس الإسلام على الوجود والأتباع، ولا فلسفة تعادي الدين ولا تعادي المسلمين، وإنما هي فلسفة في فهم الإنسان نفسه بحرية وعقل أولاً، وفلسفة في فهم الناس مقوّمات الدنيا التي يعيشون فيها علمياً ثانياً. مما يستوجب التساؤل: هل يمكن بناء نوع من " العلمانية المؤمنة " في مجالنا المعرفي العربي – الإسلامي ؟ وهل يقبل الإسلام العلمنة كآلية إجرائية ؟ وهل تقبل العلمنة الإسلام كدين دنيوي له دور اجتماعي وسياسي ؟